**الخاتمة**

 إنّ الجزائر وحرصا منها على تنفيذ التزاماتها الدولية في حماية البيئة والمحافظة عليها، سعت وبادرت بسنّ العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية سواء البيئية أو التي لها صلة بها، آخذة بعين الاعتبار أن البعد التنموي و البعد البيئي شيئان متلازمان وهو ما توّج بإصدار قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة .

 من هذا المنطلق ، وفي إطار تجسيدها لهذه السياسة الوطنية البيئية، واقتناعا منها بأن نجاحها مرتبط بإشراك الجماعات المحلية في تبنّي هذه السياسة ودفعها إلى المبادرة في حل المشكلات البيئية على المستوى المحلي ، عمل المشرع على تفعيل دورها وتعزيز قدرتها في الحفاظ على البيئة حيث سخّر لها ترسانة قانونية محترمة في هذا المجال.

هذه الترسانة احتوت آليات وقائية تكون قبل وقوع الخطر وآليات إصلاحية تكون بعد وقوع الخطر للحد من كل ما من شأنه تلويث البيئة.

 بالرغم من المجهودات والتزامات الدولة نحو حماية البيئة وعملها بلا كلل نحو النهوض بالقانون البيئي، ورغم ما تتمتع به الجماعات المحلية من امتيازات القانون العام من خلال نشاطها الضبطي بوسائله المختلفة واعتمادها على التخطيط والمرفق العام المحلي كآليات حديثة لحماية البيئة ، إلاّ أن الوضع البيئي ببلادنا لا يبعث على الارتياح والمتأمّل يلاحظ اختلالا واسعا وتدهورا متزايدا للبيئة.

 هكذا بدا المشهد البيئي في الجزائر غارقا في العديد من المشكلات، وأمام هذا الوضع المزري إستوجب تكاثف الجهود والبحث عن الخلل بين سنّ القوانين و تنفيذها على أرض الواقع .

وعليه خلص البحث إلى النتائج التالية

1. أن قضية البيئة قضية شائكة و بالتالي فإنّ الجماعات المحلية غير قادرة لوحدها على مجابهة المشكلات و الأخطار التي تهددها.
2. أن الوسائل المادية و البشرية المتوفرة لم تلبّ أو تصل إلى النتائج المرجوّة في حماية البيئة لأنها لا تتماشى مع حجم السلطات القانونية التي خوّلها المشرع لهذه الجماعات ، حيث أن مستويات التلوث في إرتفاع ملحوظ وهوما يوحي بأن هناك خللا ما في العمل البيئي حال دون نجاعة تدخل الجماعات ومرّد ذلك إلى الأسباب التالية :
* نقص الإمكانيات المادية والبشرية للجماعات المحلية مقارنة مع تزايد الرقعة السكانية ممّا حال دون القيام بمهامها على أكمل وجه؛
* غياب المتخصصّين في العمل البيئي في المؤسسات المعنية بإدارة شؤون البيئة وكذا في الولايات والبلديات؛
* غياب التنسيق الحقيقي و الفعلي بين الهيئات المعنية بحماية البيئة؛
* إفتقار الأجهزة المسؤولة عن شؤون البيئة من حيث الرقابة و تنفيذ النصوص التشريعية المتعلقة بالبيئة؛
* عدم ملائمة العقوبات التي تضمّنتها النصوص التشريعية بحيث أنها لم تتمتع بقوة الردع الموازية لحجم المخالفات المتعلقة بالبيئة ممّا جعل الملوثون يشعرون بضعف الجزاءات؛
* عدم تناول النصوص لكثير من المستجدات الهامة المتصلة بالبيئة؛
* نقص التعاون بين الجماعات المحلية و المجتمع المدني الذي يعد اللبنة الأولى في تفعيل و تجسيد السياسة البيئية حاليا؛
* غياب التعليم و نشر الوعي البيئي الذي يعتبر السلاح الأقوى و الأكثر فعالية رغم ما يتطلبه من مجهود و وقت.

بناءا على ما سبق يقترح

1. ضرورة النص على حماية البيئة بشكل صريح في الدستور الجزائري، و اعتماد الأسلوب المباشر في حماية البيئة من خلال تقرير حق الإنسان في بيئة نظيفة خالية من التلوث؛
2. العمل على تجسيد محتوى الاتفاقيات الدولية الموّقع عليها من قبل الدولة الجزائرية ضمن القوانين والتشريعات الداخلية، وجعلها تتسم بالصرامة في ملاحقة ملّوثي البيئة؛
3. تفعيل القنوات الرسمية الحكومية وهيئات المجتمع المدني، وتوجيه أجهزة الإعلام ووسائله المختلفة والتي لها فعّالية كبيرة في نشر الوعي البيئي و تكثيف البرامج الدعائية الهادفة للمحافظة على البيئة مع استغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة في عملية التوعية؛
4. التوجه نحو اعتماد سياسات بيئية تقوم على مبدأ الوقاية خير من العلاج؛
5. العمل على خلق قضاء متخصص في المجال البيئي؛
6. ضرورة إرساء سياسة وطنية منسجمة لتكون كمرجعية عمل لكافة الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة؛
7. توجيه السياسة العامة للبيئة في الجزائر نحو المزيد من الاهتمام بالشؤون البيئية المحلية ، وإسناد دور محوري للبلدية في حماية البيئة ، وتقوية دور السلطات المحلية من أجل تعزيز فاعلية السياسة الوطنية لمكافحة التلوث؛
8. توفير الوسائل المادية الضرورية للجماعات المحلية من أجهزة وعتاد وخدمات في مجابهة المشكلات البيئية، وتوسيع صلاحياتها في صنع القرار البيئي الرشيد لمجابهة الأضرار والأخطار البيئية؛
9. تدعيم الجماعات المحلية بهياكل إدارية و تقنية مختصة لتفعيل دورها في مجال حماية البيئة؛
10. تكثيف المناقشات العلمية حول موضوع حماية البيئة، و التفتح على التشريعات الرائدة قصد الإستفادة منها؛

13- تشجيع الشباب غلى خلق مؤسسات ضمن أطر التشغيل المختلفة للقيام بالنشاطات الهادفة إلى حماية البيئة؛

14- ضرورة تعديل القانون المدني بإدراج النصوص المتعلقة بحماية البيئة وفقا للرؤى الحديثة في الفقه المدني لقيام المسؤولية؛

15- ضرورة الإنسجام بين المواثيق الدولية المتعلقة بحماية البيئة وقوانين الجماعات المحلية ، من أجل بثّ روح المبادرة فيها؛

16- عقد التظاهرات العلمية مع إشراك الأطراف الفاعلة في المجال البيئي.

 وختاما يمكن أن نقول أن حماية البيئة وترقيتها أصبح غاية ينشدها الجميع بعدما وصل التدهور البيئي إلى الخط الأحمر وأنه طال كل مناحي الحياة من هواء وتربة وغابات ومياه جوفية أو سطحية دقت على إثرها السلطات الجزائرية ناقوس الخطر لوضع حد للأخطار التي تهددها، فبذلت مجهودات لا يمكن أن ننكرها للتقليل من التلوث بإشراك الجماعات المحلية في ذلك إقتناعا منها بأن نجاح أي إستراتيجية بيئية تبدأ من القاعدة " البلدية والولاية"، فليس من السهل ضمان حماية البيئة في الجزائر وليس بالمستحيل متى توفرت النوايا الصادقة والإرادة القويّة للتكفل بهذا الملف الحيوي الذي لا يقل أهمية عن الملف التنموي إن لم نقل أنهما مرتبطان ارتباطا وثيقا، والعمل على تفعيل القيم البيئية وتحديد الأولويات وتعبئة الطاقات والوسائل لإيجاد الحلول المبتكرة والفعالة لحماية البيئة من منظور التنمية المستدامة بما يضمن حق الأجيال الحالية والقادمة في موارد التنمية والحياة في بيئة نظيفة.